المستخلص

مما لا يخفى ما تقوم به الأمم المتحدة إلى حد كبير منذ قيامها بدور مهم في الحد من النزاعات الدولية، وذلك من خلال اتباع عدة آليات خاصة منها آلية المبعوثين الدوليين إلاّ أنها لم تستطع عمل الشيء نفسه في مواجهة النزاعات المسلحة غير الدولية على الرغم من الآثار المترتبة عليها والتي لا تقل في خطورتها عن الآثار المترتبة على النزاعات المسلحة الدولية إنْ لم تزد عليها في بعض الأحيان خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى عدم تناول ميثاق الامم المتحدة النزاعات غير الدولية من خلال نصوص مباشرة تحدد ماهيتها، والخطوات الواجب اتخاذها للحد منها حتى يتم القضاء على عملية الخلط بينها وبين غيرها من صور النزاعات الأخرى، ويرجع قصور أداء الأمم المتحدة في مواجهة هذه النزاعات لعدم وجود نص صريح في ميثاقها يحدد كيفية التعامل مع هذه النزاعات.

وقد يرجع تفاقم هذه المشكلة لعدم اتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات تحدد ماهية تلك النزاعات، كما قد يرجع عجز الأمم المتحدة للتصدي لهذه النزاعات والازمات نتيجة لتمسك الدول محل النزاعات بمبدأي السيادة والاختصاص الداخلي، فضلاً عن هيمنة الدول الكبرى على مقدرات الأمم المتحدة وتغليبها لمصالحها الذاتية على مصلحة المجتمع الدولي.

واستناداً إلى ذلك فقد حاولت الامم المتحدة التدخل في الأزمات الدولية للحد منها باتباع أسلوب الدبلوماسية الوقائية التي تطورت مع تطور المنظمة وأساليب تعاملها لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق، وتعتمد هذه الوسيلة على الوساطة وعلى المساعي الحميدة وهو ما تجلى بشكل واضح في تعامل الأمم المتحدة مع الازمتين السورية والليبية من خلال مبعوثيها الدوليين، إلاّ أنَّ جهود المبعوثين في كلتا الازمتين لم تنجح في ايجاد مخرج لحد اللحظة، فكلتا الازمتين تعدّ من الأزمات المركبة والمعقدة، إذ يزداد فيها عدد الفاعلين خاصة الدول الكبرى، ومما زاد من تعقيدها هو مواقف هذه الدول المتعارضة حيال الأزمة، مما جعلها عصية على التسوية

في ضوء جهود المبعوثين الدوليين، إلاّ أن جهود المبعوثين ما زالت مستمرة إلى الآن مما يعطي انطباعاً أن للمبعوث الدولي دوراً بارزاً ومتفاعلاً مع الأحداث الجارية في بعض الدول التي تشهد نزاعات داخلية، لذا حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المبعوث الدولي في تسوية النزاعات غير الدولية.